٥٤ مليار دولار احتياطي ماليزيا من العملات الاجنبية

■ كوالالمبور/سبا/

ارتفع الاحتياطي الدولي للبنك المركزي الماليزي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي ليصل إلى ما مجموعة ٥٤ر٢ مليار دولار في النصف الأول من شهر يوليو الحالي.

واشاربيان للبنك المركزي الماليزي أن هذا الأرتفاع في مؤشر الاحتياطي الدولي جاء نتيجة لزيادة النشاطات التصديرية وسيولة الحركات الاستثمارية الاجنبية .. موضحا أن السيولة الخارجية تكفي لتمويل وإردات السلع والخدمات وتسديد الديون الخارجية.

البنك الأوروبي يمنح اذربيجان ٤٢ مليون دولار

■ باكو /سبا/

منح البنك الاوروبي للتنمية والأعمار اذربيجان قرضا بقيمة ٤٢ مليون دولار للمساعدة في إصلاح طريق المواصلات الدولي السريع الذي يسمى /طريق الحرير/. وتبلغ مدة القرض ١٥ عاما مع فترة اعفاء لثلاثة أعوام.

وذكرت مصادر اذربيجانية أمس أن طول الطريق المقرر اصلاحه والذي يمتد من شرق اذربيجان الى غربها ويربطها مع جورجيا يبلغ نحو ٧٥ كيلومترا بما فيها بناء عدد من الجسور الجديدة.. مشيرة الى انه سوف يبدا تنفيذ المشروع في نهاية الشهر الجاري على ان ينتهي العمل به في٢٠٠٧م.

مشروع للغاز الطبيعي في نيجيريا يدشن العام القادم

■ ابوجا/سبا/

كشف المدير التنفيذي للشركة الوطنية للبترول في نيجيريا// فونشو كوبولون // النقاب عن مشروع عملاق لتسييل الغاز الطبيعي بين الشركة الوطنية وشركة شيفرون تكساكو الامريكية وشركة ساسول بجنوب افريقيا سيبدأ انتاجه في عام ٢٠٠٥ القادم بحجم استثمارات تصل الى ٩ر١مليار دولار // ٢٥٦ مليار نايرة نيجيرية.

وقال كوبولون في تصريحات صحفية أمس أن المشروع يعتمد على إنتاج منطقة نايجر دلتا جنوبي الغنية بالبترول والغاز الطبيعي الذي سيتم تسييلة واستخدامة في الاستهلاك المحلي مشيراً إلى أن احتياطي نيجيريا من الغاز الطبيعي يصل إلى ١٥٩ تريليون قدم مكعب.

وأشار إلى أن المشروع سيقلل من نسبه الاحتراق للغاز الطبيعي غير المستغل مما سيقلل من الاضرار بالبيئة في منطقة نايجر دلتا .

يذكر أن شركة شيفرون تكساكو تتصدر أيضا الشركات المشاركة في انشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي لمنطقة غرب افريقيا وهو المشروع العملاق الذي سيربط بين دول غرب أفريقيا حيث سيربط في مرحلته الأولى بين نيجيريا وغانا وتوجو وبيني.

ارتفاع نفط فنزويلا إلى ٣٤ر٤٤ دولار

■ كراكاس/سبا/

أرتفع متوسط سعر سلة النفط الخام ومنتجات تكريرة في فنزويلا من ٩٤ر٠ دولار خلال الأسبوع المنتهي في ٢٣ من الشهر الجاري إلى ٣٤ر٤٤ دولار للبرميل.

وقالت وزارة الطاقة والمناجم بفنزويلا في تقرير صدر أمس أن متوسط سعر السلة في الأسبوع السابق المنتهي في ١٦ من الشهر الجاري بلغ ٣٣ر٥٠ دولار للبرميل مرتفعا ٥٠ر٠ دولار عما كان علية قبل أسبوع.

وأضاف أن متوسط سعر السلة في شهر يوليو بلغ ٣٣ر٩٦ دولار للبرميل مرتفعا ١ر٧٦ دولار عن متوسط الشهر السابق ومقارنة مع متوسط مايو ٣٣ر٩٥ دولار و٣١ر٧٢ دولار في ابريل.

واوضح التقرير أن متوسط سعر

رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف لـ «الثورة» :

أعددنا آلية جديدة لتنفيذ مشاريع مياه الريف في مختلف المناطق

الثورة «/يحيى العلفي

أكد الأخ علي محمد الصريمي، رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف، أنه في إطار سعي الهيئة إلى تطوير وتحديث خدماتها وتنفيذاً للتوجهات العامة للدولة الهادفة إلى تقليص حدة المركزية في القرار وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في مجال الإدارة والتخطيط، فإن الهيئة اتخذت في الآونة الأخيرة جملة من القرارات المتمثلة في إعطاء صلاحيات واسعة لفروع الهيئة بالمحافظات، لا سيما الفروع المؤهلة والمكتملة من حيث توفر الكادر الوظيفي والإمكانيات.

وأوضح الصريمي في تصريح لـ «الثورة» أن هذه الصلاحيات الممنوحة للفروع تتمثل في إعلان المناقصات وإجراء التحاليل الفنية والمالية للعروض المقدمة وإثبات العقود والقيام بالمتابعة والإشراف على سير تنفيذ المشاريع، مشيراً إلى أنه من أجل القيام بهذه المهام، كان لابد من الإعداد الجيد للكوادر في المجال الإداري والمالي في جميع فروع الهيئة بالمحافظات، واختيار أفضل العناصر للمشاركة في عملية التخطيط، والتعرف على المفاهيم والأسس المحاسبية، وكذا الدورة المستندية للنظام المحاسبي الحكومي، والتوجيه المحاسبي للنفقات والإيرادات، والتعرف على طبيعة وأهداف وظيفة المشتروات والمخازن، وكذا المناقصات وطرقها، وإجراءات تنفيذ العقود، وزيادة المعرفة بإجراءات المعاينة والفحص للمشاريع المنجزة وخطوات استلامها.

وأضاف الأخ رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف : إن الهيئة، وضمن خطة التحديث، بادرت إلى عمل برنامج تنفيذي يهدف إلى تسهيل عمليات صرف مستحقات الموردين والمقاولين المنفذين للمشاريع والموردين للمعدات والمواد، وفقاً لبرنامج زمني وإجرائي تم الاتفاق عليه في قيادة الهيئة، وبالتالي سيتم تعريف المختصين في الفروع بهذا البرنامج من خلال تزويدهم بالتوجيهات المناسبة، مؤكداً في ختام تصريحه على العبء الملقى على عاتق الفروع في هذا المجال، إذ ليس من السهل تحقيق ذلك، بل يحتاج إلى بذل جهود كبيرة ومستمرة.

■ علي محمد الصريمي

رئيس الاتحاد التعاوني السمكي لـ(الثورة):

انتخاب فروع الاتحاد منتصف الشهر القادم وبرامج تأهيلية للكوادر التعاونية

تم تصحيح أوضاع الجمعيات السمكية وبدأ نشاطها يتحسن بشكل كبير

كتب/ منصور شايع

□ .. أكد الاخ/ علي أحمد بن شبا- رئيس الاتحاد التعاوني السمكي: أن الاتحاد بدأ خلال الاسبوعين الماضيين بتنفيذ عدد من برامج التأهيل والتدريب لأعضائه في مجالات السكرتارية والارشفة ودورات تدريبية للكادر الاداري في الاتحاد عن كيفية استخدام الكمبيوتر والانترنت.

وأضاف في تصريح لـ(الثورة): أن الاتحاد السمكي بصدد الانتهاء من دراسة إنشاء الفروع وسيتم تدشين انتخابات فروع الاتحاد التعاوني السمكي في منتصف الشهر القادم .. مشيرا إلى أن اللجنة التحضيرية العليا ستجتمع في ٢٥ يوليو الجاري لتحديد المحافظات التي استكملت الاجراءات لانشاء الفروع.

وقال: من السهل إنشاء الفروع لكن من الصعب تسيير نشاط الفرع.

■ علي أحمد بن شبا

لذا يجب أولا تحديد ما هي هذه المحافظات التي ستبدأ فيها إنشاء الفروع وتسيير هذا النشاط واستمرارية التحضير للمحافظات الأخرى وتفعيل الجمعيات السمكية.

منوها: إلى أنه يتم بصورة دورية تقييم نشاط الجمعيات التعاونية السمكية عن طريق التقارير السنوية التي ترفع للاتحاد من قبل الجمعيات أو عن طريق الحسابات الختامية لها.

مؤكدا: أن نشاط الجمعيات السمكية وخاصة بعد انشاء الاتحاد تضاعف وتحسن بصورة كبيرة وبدأ العمل التعاوني في هذا المجال يسير بصورة جيدة ومرضية موضحا: أنه مع غياب الاتحاد واجه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشكلة كبيرة في انشاء الجمعيات وبدأت تتفرخ جمعيات لاحصر لها لأنه لم تأخذ المشورة من الاختصاصيين والاخوة الاداريين في وزارة الشؤون الاجتماعية يعملون على تطبيق القانون الذي يخول لكل ٣١ شخصا تشكيل جمعية تعاونية .. لكن الآن بعد تواصل الحلقة بين الاتحاد ووزارة الثروة السمكية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تم تشكيل جمعيات متخصصة في انتاج الاسماك وتم الغاء الكثير من الجمعيات كونها تشكلت من اشخاص ليس لهم أي علاقة بالثروة السمكية وبالبحر.

وأضاف : من هذا المنطلق بدأنا بالتصحيح والتقييم لهذه الجمعيات وسيتم استكمال ذلك خلال الفترة القليلة القادمة مشيرا: إلى أن عدد الجمعيات السمكية في محافظة حضرموت وصل إلى نحو ١٥ جمعية وبعد التصحيح وصلت عدد الجمعيات المستوفية للشروط إلى ست جمعيات تعاونية سمكية فقط .. مشددا على ضرورة تحديد لكل جمعية أو مجموعة موقع ومساحة اصطياد في البحر للحد من النزاعات والمشاكل الموجودة.

شركات هندية ترغب في الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن

■ بحث الأخ الدكتور يحيى الشعيبي محافظ محافظة عدن خلال لقائه أمس مع ألا جابور يان كارورباياه السفير الهندي لدى بلادنا مجالات التعاون القائمة بين البلدين الصديقين ومساهمة الشركات الهندية للاستثمار في المنطقة الحرة بعدن .

حيث عرض السفير الهندي رغبة عدد من الشركات الهندية للاستثمار وبناء ثلاثة مصانع في مجال الصناعات الغذائية والجلود والمنسوجات في إطار مشاريع المنطقة الصناعية في المنطقة الحرة .. مشيراً إلى أن وفد اقتصادي هندي سيصل قريباً إلى مدينة عدن للتفاوض بهذا الخصوص .

رأي اقتصادي

المصارف والمؤسسات المالية وتحديات «بازل إثنين»

● تسعى بلادنا بويترة عالية منذ تولي فخامة الرئيس الاخ/ علي عبدالله صالح في ١٧ يوليو ١٩٧٨م قيادة الوطن والشعب باني يمن الثاني والعشرين عام ١٩٩٠م بتذليل الصعوبات والتحديات التي تواجة المؤسسات المالية والمصرفية في بلادنا منذ عام ٢٠٠٣م بدأت تواجه العمل المالي والمصرفي تحديات جديدة تمثلت باتفاقية «بازل إثنين» وتتمثل هذه التحديات بالدرجة الاولى في ادخال التصنيفات الانمائية الداخلية والخارجية في عملية احتساب معيار كفاية رأس المالي المصرفي الامر الي يفرض ضغوطا كبيرة على مصارفنا ذات التصنيفات الائتمانية المتدنية لزيادة رساميلها بمقادير كبيرة لتغطية مخاطر اصولها .

كما انه يجب عليها متابعة عملية تطوير اطرها التشريعية والرقابية بما يتماشي ومعايير العمل الدولي خاصة في مجال الرقابة المصرفية بحيث لانتسى الدور الكبير الذي تبذلة حكومتنا الرشيدة في هذا الجانب من خلال البنك المركزي اليمني الذي يقوم بمتابعة ومواكبة اي تطورات قانونية ومالية وتكنولوجية تطرأ وابلاغها اولا باول مع اقامة العديد من الدورات التدريبية وورشات العمل للمسؤولين والعاملين والمهتمين باجهزتنا المالية والمصرفية بالاضافة الى الرقابة المستمرة على اعمالها وتوجيهها التوجية السليم كما انه يجب على مصارفنا ومؤسساتنا المالية تطوير تقنياتها في مجال انظمة المخاطر وزيادة استثمارها في هذه الانظمة من اجل التمكن من الوفاء بالمتطلبات الرقابية الجديدة للجنة «بازل إثنين» وفي الواقع ان هذه الاتفاقية وما تضمنتها من اقتراحات وتوصيات خاصة بمعايير كفاية رأس المال ينطوي على العديد من التحديات للمصارف والمؤسسات المالية اليمنية حيث يتعين عليهم الاستعداد لمواجهتها تمهيدا لتنفيذها عام ٢٠٠٥م كما سيترتب على تطبيقها تداعيات ملحوظة يتعين التحوط لها وتكمن هذه التحديات في انواع المخاطر التي تنطبق عليها هذه المعايير وهي :

احمد اسماعيل البواب

١- مخاطر الائتمان «الخدمات المصرفية بالتجزئة»

ومن هنا يتعين على مؤسساتنا ومصارفنا المانحة للائتمان ان يتصف نظامها الداخلي بالمرونة الكافية حتى يمكنها ان تستوفي تلك المعايير في حالة اكتمالها وظهورها الى حيز الوجود ومن هنا تبرز اهمية نوعية البيانات الخاصة بالائتمان وطرق تجميعها وتخزينها وايضا تبرز اهمية مراجعة كافة النظم المستخدمة في المؤسسات المالية والمصرفية .

٢- مخاطر الائتمان «الخدمات المصرفية للشركات واعمال المصارف الاستثمارية» حيث يستلزم هذا النوع من النشاط ان يكون لدى ا لمصرف او المؤسسة المالية نظام تقييم داخلي وإدارة كفؤة ومتمرسة للضمانات بالاضافة ان يكون لديها انظمة كافية لتكنولوجيا المعلومات والافصاح على النحو الوارد باتفاقية «بازل إثنين» .

٣- مخاطر التشغيل

حيث يجب على المؤسسات المالية والمصرفية في بلادنا استيفاء مواجهة هذه المخاطر والتي تتطلبها ا لمعايير ذات الصلة بالاتفاقية والقدرة على وضع نماذج للمخاطر واستخدام الطرق المناسبة لقياس المخاطر وتوفير البيانات اللازمة مع استخدام إدارة المخاطر للميزة التنافسية .

٤- رأس المال الداخلي

حيث يتعين على مؤسساتنا المالية والمصرفية القدرة على جمع رأس مال إضافي لاستيفاء المعايير المحددة في الاتفاقية ووضع استراتيجية مناسبة بجمع هذا الزيادة في راس المال عند الضرورة مع توفر الية واضحة لتحديد مخاطر رأس المال مع توزيع هذه المخاطر وفي جميع الاحوال يجب على مؤسساتنا المالية والمصرفية توفير الكوادر الفنية والمؤهلة فنيا والمدربة بصورة علمية لتطبيق معايير بازل إثنين ، ويتضح مما تقدم وبصورة جلية بان المؤسسات المالية والمصرفية في بلادنا التي تخضع وتشرف عليها اجهزة الرقابة المصرفية ممثلة بالبنك المركزي واجهت وسوف تواجة خلال الفترة القادمة وحتى عام ٢٠٠٥م مجموعة من التحديات تتمثل في ضرورة توفير الكوادر البشرية المؤهلة والبيئة الاساسية ونظم المعلومات والرقابة الداخلية والقدرة على زيادة رؤوس اموالها وتحسين محفظة موجوداتها ومن هنا يجب على المؤسسات المالية والمصرفية في بلادنا إستيفاء معايير لجنة بازل الجديدة لكفاية رأس المال ومواجهة مخاطر الائتمان والتحديات ضمانا لسلامتها وتقدمها في عالم متغير بصفة دائمة .

E.Mail-ahmed albawab@hotmail.com

مفاوضات تجارية جديدة تبدأ بجنيف الثلاثاء المقبل

■ جنيف/ ا ف ب/

تبدأ المفاوضات التجارية الجديدة الثلاثاء القادم في مقر المنظمة التجارية العالمية بجنيف بهدف تفعيل دورة تحرير التجارة والتي بدأت في الدوحة في نهاية ٢٠٠١م.

ومن المقرر أن تجرى المناقشات على أساس نص قدمته منظمة التجارة العالمية في ١٦ يوليو وسيتم تقديم صيغة جديدة للوثيقة للموافقة في ٣٠ يوليو كحد أقصى.

ويتعلق الأمر بمشروع اتفاق انتقالي يحدد إطار المفاوضات التي ستستمر لاحقا مع الدخول في تفاصيل الأرقام ومواعيد التطبيق.

الزراعة

يهدف مشروع التسوية المقدم إلى توفير فرص افضل لمنتجات الدول النامية الزراعية للمنافسة مع محاصيل الدول الغنية.

المنافسة في التصدير ينص المشروع على أن تتفاوض الدول على مهلة لإلغاء المساعدات المقدمة إلى الصادرات الزراعية الاتحاد الأوروبي أعلن استعداده للموافقة على هذا الطلب القديم للدول النامية لكنه يطالب بالتعامل بالمثل مع القروض المقدمة إلى الصادرات الأمريكية ويكتفي النص بتحديد أن مدة سداد هذه القروض يجب أن تخفض إلى ستة أشهر كما تريد منظمة التجارة العالمية التخلص من الممارسات التي تؤثر سلبا على المبادلات في ما يتعلق ببيع الشركات التجارية الحكومية مثل وكالات القمح في كندا أو استراليا.

وفيما يتعلق بالدخول إلى الأسواق فإن المشروع يدعو إلى الاتفاق على صيغة تتيح تخفيض الرسوم الضريبية على البضائع عبر تقسيمها إلى شرائح فكلما ارتفعت الشرائح الجمركية استلزم الأمر تخفيضا بنسبة أكبر وفي المقابل طالب الاتحاد الأوروبي ومستوردو المنتجات الزراعية من الدول النامية أن يتم الاحتفاظ بالرسوم المفروضة على المواد الحساسة ولكن حتى بالنسبة لهذه المنتجات على الدول أن تلتزم بفتح أسواقها بصورة أكبر سواء عبر خفض الرسوم الجمركية أو زيادة حصص الاستيراد.

وتنص التسوية المقترحة بشأن الدعم الداخلي على خفض الحد الأدنى الذي يتيح لبلد الولايات المتحدة على سبيل المثال تقديم مساعدات إلى المزارعين على مختلف السلع تصل إلى ٥٪ من القيمة الشاملة للمنتجات الزراعية كما يتعين خفض المساعدات التي تؤثر سلبا على المبادلات سواء المرتبطة بالأسعار أو الإنتاج كما سيتم تحديد سقف أعلى للمساعدات المرتبطة بالحد من الإنتاج.

القطن

تتجاهل التسوية المقدمة طلبا قدمته الدول الافريقية بمعالجة مسالة القطن بصورة منفصلة لكنها تنص على تخفيض المساعدات الداخلية التي تقدمها الولايات المتحدة خصوصا بصورة كبيرة وفعالة.

دخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

مقابل التنازلات في المجال الزراعي تطالب الدول الغنية من الدول الفقيرة فتح أسواقها بصورة أكبر أمام المنتجات الصناعية وتتضمن التسوية اقتراحا بتخفيض الرسوم الجمركية وحتى إلغاء الحد الأقصى للتعرفة وتعتبر بعض الدول النامية هذه الإجراءات ظالمة لأنها أكثر تحديدا ووضوحا من تلك التي تحكم المنتجات الزراعية.

الخدمات

ترغب الدول الغنية في تحرير قطاع الخدمات ويدعو النص المقدم الدول الأربعين التي لم تفعل ذلك إلى تقديم عروضها.

مواضيع سنغافورة

وافقت الدول الغنية على إسقاط ثلاثة من أصل أربعة مواضيع اعتمدتها منظمة التجارة العالمية في سنغافورة في ١٩٩٨م تتعلق بالأسواق العامة والاستثمارات والمنافسة ولا تتضمن الوثيقة المقدمة اقتراحا ببدء مفاوضات إلا بشأن الموضوع الرابع المتعلق بتسهيل المبادلات أي تبسيط المعاملات الجمركية لكن بعض الدول الفقيرة تطالب بان يتم استبعاد المواضيع الثلاثة الأخرى تماما.

المعاملة الخاصة والمميزة

تنص الوثيقة على منح الدول النامية مهلا أطول وتخضعها لشروط اقل قسوة لفتح أسواقها.